مركز حمورابي

حرب إسرائيل الخفية: صراع بين الأيديولوجيين والجنرالات سيحدد مستقبل البلاد

حرب إسرائيل الخفية: صراع بين الأيديولوجيين والجنرالات سيحدد مستقبل البلاد

بقلم: ميراف زونسزين

ترجمة: صفا مهدي عسكر

مركز حمورابي للبحوث والدراسات الإستراتيجية

21 تشرين الاول 2024

حقوق النشر محفوظة لمركز حمورابي للبحوث والدراسات الإستراتيجية

لا يجـــــوز نشـــــر أي من هذه الابحـــــاث والدراســـات والمقالات الا بموافقة المركز، ويجوز الاقتباس بشرط ذكر المصدر كاملا، وليس من الضروري ان تمثل المقالات والابحاث والدراسات والترجمات المنشورة وجهة نظر المركز وانما تمثل وجهة نظر الباحث

في آب كتب رونين بار رئيس جهاز الأمن العام (الإسرائيلي)** الشاباك، رسالة استثنائية إلى بنيامين نتنياهو ووزراء الحكومة (الإسرائيلية). لم تحظَ الرسالة بالكثير من الاهتمام في (إسرائيل) أو خارجها، لكنها تطرقت إلى جوهر الأزمة التي أصابت البلاد منذ هجوم حماس في 7 تشرين الاول 2023. حذّر بار من أن تصاعد الهجمات من قبل المستوطنين (الإسرائيليين) ضد الفلسطينيين في الضفة الغربية المحتلة، والتي وصفها بأنها "إرهاب يهودي"، يشكل تحدياً لـ ((الأمن القومي (الإسرائيلي)" ويُعد وصمة كبيرة على اليهودية)). وصف بار توجهًا أصبح فيه "شباب التلال" ((المصطلح المستخدم في (إسرائيل) للإشارة إلى المستوطنين المتطرفين))، رغم أن بعض هؤلاء المسلحين تجاوزوا سن الشباب منذ زمن في الضفة الغربية لا يهاجمون الفلسطينيين فحسب، بل يتصادمون أيضاً مع قوات الأمن (الإسرائيلية) وكل ذلك بدعم من أعضاء كبار في الحكومة. وكتب بار أن الميليشيات الاستيطانية انتقلت من "التهرب من قوات الأمن إلى مهاجمة قوات الأمن"، ومن "الابتعاد عن المؤسسة إلى الحصول على الشرعية من بعض المسؤولين في المؤسسة".

على مدار العام الماضي طغت أحداث الضفة الغربية على الساحة نتيجة للحملة (الإسرائيلية) المستمرة على غزة، والآن بفعل تصاعد الحرب في لبنان والضربات الإيرانية على الأراضي (الإسرائيلية). منذ 7 تشرين الاول 2023، سجلت الأمم المتحدة أكثر من 1400 حادثة اعتداء من قبل المستوطنين في الأراضي المحتلة، تراوحت بين التخريب والاعتداء وإشعال الحرائق وإطلاق النار الحي، ما أدى إلى إصابة العديد وتضرر الممتلكات، وتسبب في نزوح 1600 فلسطيني من منازلهم. هذه الأحداث تأتي في سياق تصاعد عنف المستوطنين في عام 2023 الذي شهد بالفعل أرقامًا قياسية في الهجمات.

تدخل رئيس الشاباك رونين بار، في الصيف الماضي جاء وسط تحذيرات من مسؤولي وزارة الدفاع والجيش (الإسرائيلي) من أن الضفة الغربية على شفا انفجار قد يؤدي إلى مقتل مئات (الإسرائيليين) في إطار تصاعد الحرب متعددة الجبهات التي تخوضها (إسرائيل). هذه التحذيرات تعكس قلقًا عميقًا بشأن الوضع في الضفة الغربية.

** لمقتضيات الأمانة العلمية، وضرورات الترجمة الدقيقة، تم الإبقاء على كلمة (إسرائيل)، وهو لا يعني اعتراف المركز بها، وما هو مكتوب يمثل راي وأفكار المؤلف.

ولكن القضية تتجاوز مجرد التعامل مع الفلسطينيين. الصراع القائم بين المؤسسة الأمنية (الإسرائيلية) وبين اليمين المتطرف وحلفائه من المستوطنين لا يتعلق فقط باستخدام القوة في غزة أو إنهاء احتلال الضفة الغربية أو تقديم تنازلات لحل النزاع الطويل الأمد. بل هو صراع جوهري على أمن (اسرائيل) وهويتها. بالنسبة للعديد من (الإسرائيليين)، هذا الصراع يمثل معركة وجودية حول ما إذا كانت (إسرائيل) ستظل دولة علمانية وليبرالية وديمقراطية أم ستنجر نحو مسار اليمين المتطرف.

أمام (إسرائيل) خياران: إما الاستماع لتحذيرات المسؤولين الأمنيين مثل رونين بار، أو الاستمرار في الخضوع لأجندة اليمين المتطرف. إذا استمر المسار الأخير، فإن النتيجة ستكون المزيد من إراقة الدماء، وتضرر سمعة (إسرائيل) الدولية، وتزايد عزلتها على الساحة العالمية، وربما حتى تحولها إلى دولة منبوذة. بالنسبة للكثير من (الإسرائيليين) الذين لا يزالون يرون انهم يعيشون في دولة ديمقراطية ليبرالية، الصراع ضد اليمين المتطرف هو صراع وجودي، وسيكون له تأثير عميق على كل مستويات الحكم والعلاقات الخارجية. هذا الصراع سيلعب دورًا حاسمًا في تشكيل مستقبل السياسة والأمن في (إسرائيل) خلال السنوات القادمة.

انقسام متزايد

يمكن تتبع الفجوة بين المؤسسة الأمنية واليمين المتطرف إلى قضية إيلور أزاريا في عام 2016، عندما أعدم أزاريا، جندي في الجيش (الإسرائيلي)، مهاجمًا فلسطينيًا بعد أن كان ملقى على الأرض مصابًا برصاصة ولم يعد يشكل تهديدًا. في ذلك الوقت، دافع سياسيون يمينيون، بما في ذلك نتنياهو، عن أزاريا، بل دعا بعضهم إلى العفو عنه، متناقضين مع تصريح رئيس الأركان آنذاك، غادي إيزنكوت، الذي أكد أن أفعال أزاريا تتعارض مع معايير الجيش (الإسرائيلي). لم تكشف الحادثة عن تزايد الانقسام بين الجيش والحكومة فحسب، بل أيضًا عن قوة الحركة الاستيطانية في السياسة (الإسرائيلية). تم توجيه تهمة القتل إلى أزاريا في البداية، ولكن تم تخفيضها لاحقًا إلى القتل غير العمد، وقضى تسعة أشهر في السجن.

يُعبر كبار المسؤولين الأمنيين في (إسرائيل)، المكلفين بمنع ومواجهة العنف ضد (الإسرائيليين) عن قلقهم، مؤكدين أن بعض فئات اليمين السياسي تعمل بشكل مباشر ضد مصالح البلاد. يركز هؤلاء المسؤولون بشكل خاص على (بتسليئيل سموتريتش) وزير المالية

القومي الديني الذي يمثل الحركة الاستيطانية المتطرفة، والذي يمتلك من خلال منصب آخر في وزارة الدفاع السيطرة الفعلية على الشؤون المدنية في الضفة الغربية. يُذكر أنه تم اعتقاله واستجوابه في عام 2005 بشبهة التخطيط لتفجير طريق سريع احتجاجًا على انسحاب (إسرائيل) من قطاع غزة. كما يلفت المسؤولون النظر إلى إيتامار بن غفير الوزير المسؤول عن الشرطة، الذي أدين عدة مرات بالتحريض على العنصرية ودعمه لجماعة إرهابية يهودية. كلاهما يعيش في مستوطنات الضفة الغربية، ويروج لضم الإقليم، وبعد 7 تشرين الاول دعا إلى إعادة توطين غزة مع اليهود (الإسرائيليين).دعا بن غفير إلى إقالة كل من نقابة المحامين ووزير الدفاع يوآف غالانت لفشلهما في منع هجوم 7 تشرين الأول ودعمهما لإطلاق سراح الرهائن واتفاق وقف إطلاق النار مع حماس في غزة.

يُعتبر الصراع المتزايد بين اليمين المتطرف والمؤسسة الأمنية "غير مسبوق"، وفقًا لما صرح به مسؤول سابق في الاستخبارات (الإسرائيلية). وهو متجذر في جهود نتنياهو للبقاء في السلطة من خلال الارتباط باليمين المتطرف وإلقاء اللوم على الجيش وجهاز الاستخبارات في أحداث 7 تشرين الاول، بينما ينكر مسؤوليته الخاصة. وبعد مرور أكثر من عام، لا يزال نتنياهو يرفض تشكيل لجنة تحقيق مستقلة في الهجوم الدموي الذي شنته حماس.

إلى جانب لعبة اللوم، هناك فجوة أساسية بين الإيديولوجيين اليهود الذين يصرون على تعزيز السيطرة (الإسرائيلية) على الأراضي المحتلة، والقادة الأمنيين المخضرمين الذين يتعاملون يوميًا مع الحفاظ على أمن (إسرائيل) والتواصل مع نظرائهم الأمريكيين. هؤلاء القادة جزء من مؤسسة عسكرية تقليديًا تتماشى مع النظام الديمقراطي الليبرالي العلماني في (إسرائيل)، وتصر على الحفاظ على مظاهر احترام سيادة القانون. في المقابل، أصبح الأولون معادين بشكل متزايد للجيش، وهو تطور استثنائي في بلد لطالما كانت مؤسسته العسكرية مقدسة، وغارقة في أطول وأكثر الحروب تعقيدًا منذ تأسيس (إسرائيل) في عام 1948.

نقاط التوتر والاستفزازات

يتعلق الصراع بطموحات اليمين المتطرف في الضفة الغربية، بالإضافة إلى التحديات التي تواجهها (إسرائيل) في التعامل مع غزة. أن المؤسسة الأمنية، بقيادة وزير الدفاع يوآف غالانت، قد دعمت اتفاقًا لإطلاق سراح الرهائن ووقف إطلاق النار لعدة أشهر، متماشيًا مع إدارة بايدن.

ووجه غالانت وآخرون انتقادات علنية لنتنياهو لفشله في تقديم خطة نهائية للحرب في غزة، تكون بديلاً واقعيًا لحكم حماس. في آب، وصف غالانت رغبة نتنياهو في تحقيق "نصر كامل" بأنها مجرد "هراء بلاغي"، مما أثار غضب نتنياهو الذي اتهم غالانت بتبني "رواية معادية (لإسرائيل)".

تعود جذور خلافهما إلى ما قبل 7 تشرين الاول، حيث حذر غالانت في آذار 2023 من أن محاولة الحكومة لإصلاح السلطة القضائية، وهي اقتراح مثير للجدل دفع بعض الاحتياطيين العسكريين إلى التهديد بعدم الالتحاق بالخدمة، كانت تعرض الأمن الوطني للخطر. أقال نتنياهو غالانت، لكنه تراجع عن قراره بعد بضعة أسابيع بسبب الاحتجاجات الشعبية الواسعة. وفي خلافهما الأخير، ألغى نتنياهو الرحلة المخطط لها لغالانت إلى الولايات المتحدة في أكتوبر للتنسيق بشأن رد (إسرائيل) على إيران، مشددًا على ضرورة إجراء مكالمة بين بايدن ونتنياهو أولًا.

في الشهر الماضي، صوت مجلس الوزراء (الإسرائيلي) على إبقاء الجيش متمركزًا بشكل غير محدد في ممر فيلادلفي، وهو شريط ضيق يحد غزة من مصر. وقد أغفل نتنياهو ذكر هذا الشرط في المفاوضات المتعلقة بصفقة وقف إطلاق النار التي جرت في أيار، بينما تعارض كل من حماس ومصر الوجود العسكري (الإسرائيلي) في تلك المنطقة الحدودية. وقد فسر العديد من (الإسرائيليين) تصويت مجلس الوزراء على أنه إشارة من نتنياهو لتدمير إمكانية التوصل إلى اتفاق، مما يعكس تفضيله لاستمرار الحرب في غزة كوسيلة للحفاظ على دعم اليمين المتطرف في الحكومة.

يعارض اليمين (الإسرائيلي) بشدة وقف إطلاق النار، ويرى بعض قادته ضرورة إعادة المستوطنين إلى غزة. في المقابل، يؤكد وزير الدفاع يوآف غالانت والمؤسسة الأمنية أن بإمكان (إسرائيل) الانسحاب من ممر فيلادلفي كجزء من صفقة، واستعادته لاحقًا إذا تطلب الأمر ذلك.

بعد التصويت في ايلول، علم (الإسرائيليون) بإعدام ستة رهائن شباب على يد حماس بينما كانت قوات الدفاع (الإسرائيلية) تقترب. أثار هذا القتل غضب حركة احتجاجية تسعى بشدة إلى إبرام صفقة للإفراج عن الرهائن، مما أدى إلى إضراب عن العمل استمر نصف يوم وإلى تنظيم أحد أكبر المظاهرات في تاريخ (إسرائيل)، حيث تجمع حوالي نصف مليون شخص في تل أبيب للمطالبة بالتوصل إلى اتفاق للإفراج عن الرهائن المتبقين. ومع تحول الجبهات الرئيسية الآن إلى

لبنان وإيران، واندلاع هجوم (إسرائيلي) آخر في شمال غزة، يبدو أن صفقة الرهائن أصبحت بعيدة المنال. وأشار تقرير في صحيفة "هآرتس" (الإسرائيلية) في تشرين الاول إلى إحباط كبار المسؤولين الدفاعيين، الذين اتهموا الحكومة بتضحية الرهائن في سبيل تحقيق هدف ضم غزة.

كما يمثل الوضع المتدهور في الحرم القدسي محركًا آخر للصراع بين المؤسسة الأمنية والحكومة، أو على الأقل بين عناصرها اليمينية المتطرفة. يُعتبر الحرم القدسي، الذي يضم المسجد الأقصى وقبة الصخرة، نقطة اشتعال رئيسية ومتكررة في الماضي. وقد عمل بن غفير، بصفته وزير الأمن الوطني، على زعزعة الوضع الهش في الموقع عدة مرات من خلال تشجيع اليهود على الصلاة هناك، وهو ما يتم الآن بشكل متزايد. وقد أدانت المؤسسة الأمنية أفعاله باعتبارها استفزازات خطيرة تُؤجج الأوضاع، ليس فقط بين الفلسطينيين ولكن أيضًا تستفز الأردن والعالم الإسلامي الأوسع.

من المتوقع أن يصبح المجمع نقطة اشتعال أكثر احتقانًا، حيث بدأت حركة مسيانية يمينية متطرفة كانت في السابق على الهامش تجد طريقها إلى التيار الرئيسي، بهدف إقامة احتكار يهودي على المجمع بأكمله، وإجراء قرابين حيوانية هناك، وإعادة بناء الهيكل.

تستمر المواجهة بين اليمين المتطرف والمؤسسة الأمنية بلا هوادة، على الرغم من التدهور السريع للأوضاع في الضفة الغربية وما حولها. منذ 7 تشرين الاول، منعت (إسرائيل) 150,000 فلسطيني من الضفة الغربية من العمل داخل أراضيها. كما قامت الحكومة (الإسرائيلية) بحجب الأموال الفلسطينية عن السلطة الفلسطينية، حيث تتولى جمع الضرائب من الأراضي الفلسطينية وتحويل الإيرادات إليها وفقًا لشروط اتفاقيات أوسلو. تُعد هذه الخطوة جزءًا من جهود بتسليئيل سموتريتش لإضعاف الحكومة الفلسطينية وتعزيز السيطرة (الإسرائيلية) على الضفة الغربية.

تتسبب السياسات (الإسرائيلية) في أضرار جسيمة لاقتصاد الضفة الغربية، مما يضعف قدرة المسؤولين الأمنيين على الحفاظ على أي قدر من النظام، حيث أن زيادة معدلات البطالة والتدمير الفلسطيني لا تزيد إلا من احتمالات العنف. في محاولة فاشلة، ناشدت المؤسسة الأمنية حكومة نتنياهو الإفراج عن عائدات الضرائب للسلطة الفلسطينية واستئناف إصدار تصاريح العمل للفلسطينيين العاملين في (إسرائيل). ومع ذلك، تظل الحكومة تحت سيطرة

خطيرة من قِبل الوزراء اليمينيين المتطرفين الذين يهدفون إلى ضم الإقليم، ويثيرون بشكل متعمد المزيد من الصراع والفوضى.

انتصارات باهظة الثمن

لا تستمع الحكومة لا للمؤسسة الأمنية ولا للاحتجاجات في الشوارع، بل تفضل الاعتماد على قاعدتها القوية التي تدعم سياستها في الضفة الغربية والحرب متعددة الجبهات بشكل عام. يطرح السؤال عما إذا كان الضغط الخارجي قادرًا على دفع نتنياهو إلى تغيير مساره. لقد ساهم الدعم الأمريكي شبه غير المشروط (لإسرائيل)، حتى مع توسيع المستوطنات في الضفة الغربية، في توفير الغطاء الذي يسمح للمستوطنين المتشددين بالعمل بحرية في الأراضي المحتلة وزيادة نفوذهم في المؤسسات والسياسة (الإسرائيلية).

بدأت الولايات المتحدة بفرض عقوبات على المستوطنين العنيفين وبعض الجماعات الممولة لمشاريع الاستيطان، ولكنها لم تستهدف بعد بن غفير وسموتريتش أو الكيانات المرتبطة بمشاريع الاستيطان، مثل الجماعات شبه الحكومية والمجالس الاستيطانية الإقليمية. كما أن واشنطن لم تفرض قيودًا جدية على تسليم الأسلحة إلى (إسرائيل)، التي قد تستخدم في النهاية من قبل المستوطنين، أو تستغل إمداداتها من الأسلحة للضغط على (إسرائيل) للمطالبة بوقف إطلاق النار في غزة.

من غير الواضح ما إذا كانت التدابير الأقوى من واشنطن يمكن أن تعيد تشكيل السياسة (الإسرائيلية). فمن المحتمل أن يعتمد نتنياهو على اليمين المتطرف للبقاء في السلطة، حتى لو تعرض للضغط من الولايات المتحدة، كما أن المجتمع (الإسرائيلي) يتماشى إلى حد كبير مع موقفه الرافض لأي تنازلات تجاه الفلسطينيين. ومع ذلك، حتى انشقاق جزئي مع الولايات المتحدة قد يؤثر على قدرة البلاد على متابعة الحرب. إن موقفًا أكثر صرامة من الولايات المتحدة سيوضح بشكل أفضل أي جانب ينوي مسؤولوها دعمه في الصراع بين رؤيتين (لإسرائيل): الدافع الإيديولوجي لليمين المتطرف للاستيلاء على الضفة الغربية واستئصال إمكانية إقامة دولة فلسطينية، مما يجعل (إسرائيل) أقل أمانًا، أو النهج الأكثر براغماتية للمؤسسة الأمنية.

حاليًا، يؤدي تصعيد الحرب في لبنان، بالإضافة إلى إصرار (إسرائيل) على الرد على الضربات الإيرانية، إلى طمس الفجوات المتعلقة بالضفة الغربية. ولكن هذه الاختلافات تشكل خطًا فاصلاً حرجًا. إذا انتصر اليمين المتطرف، كما يبدو مرجحًا في الوقت الحالي، ستستمر (إسرائيل) في نزع ملكية الفلسطينيين من مساحات شاسعة من الضفة الغربية وبناء المزيد من المستوطنات، مما يدفع قدمًا بضم تدريجي يقوده سموتريتش. ومع الاستفزازات في الحرم القدسي، فإن هذا المسار يضمن تقريبًا مستقبلًا من العنف المتزايد وعدم الاستقرار لكل من الفلسطينيين و(الإسرائيليين). إن انتصار المتشددين قد يعني كارثة (لإسرائيل)، حيث أن ثقافة الفوضى وعدم القانون المتزايدة ستضعف الآليات المرهقة للديمقراطية (الإسرائيلية).

مركز حمورابي للبحوث و الدراسات الاستراتيجية

أسس مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية في 25-4-2012 بمدينة بابل(الحلة)، كمركز علمي بحثي يمتد الى دراسة الموضوعات السياسية و المجتمعية بصورة علمية و استراتيجية، فضلاً عن التركيز على القضايا والظواهر الحادثة والمحتملة قي الشأن المحلي والأقليمي والدولي ، ويتعامل مع باحثين من مختلف التخصصات داخل العراق وخارجه، وتحتضن بغداد المقر الرئيسي للمركز.

www.hcrsiraq.net

07810234002

hcrsiraq@yahoo.com

t.me/hammurabicrss

مركز حمورابي للبحوث والدراسيات الاستراتيجية

hcrsiraq

العراق - بغداد- الكرادة